سلسلة الأصول بلا أصول 5

الاجتماع بالخضر والتلقي عنه

إعداد
محمد إسماعيل المقدم
عفا الله عنه

دار التوحيد للتراث
اسكندرية . الورديان
بجوار مسجدي

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة

دار التوحيد للتراث
الإسكندرية

الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م

رقم الإيداع:

جمهورية مصر العربية . الأسكندرية . الورديان .
بجوار مسجدي أبي بكر الصديق وناصر السنة
هاتف: ٠١٢٤٠٦٠٠٤٥ . ٠١١٤٠٤٥١٠٥

سلسلة الأصول بلا أصول

الاجتماع بالخضر والتلقي عنه

إعداد
محمد إسماعيل المقدم
عفا الله عنه

دار التوحيد للتراث

المقدمة

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

أما بعد

فقد طفحت كتب الصوفية بالغلو في شأن الخضر -عليه السلام-، وحظيت شخصيته عندهم بعناية بالغة، حتى أصبح لقاء الخضر والأخذ عنه من الأمور التي لا يُقبل فيها اللَّجاج عند غالبهم، وقد تمحَّلوا لإثبات دعواهم الأدلة، مما ترتب عليه فتح باب الابتداع في الدين، حيث أضيف إليه -من خلال هذا الأصل المزعوم- ما ليس منه.

وفي هذه الرسالة جِلاء حقيقة الخضر عليه السلام، وإبطال دعوى حياته إلى اليوم، فضلًا عن إمكان لقائه والأخذ عنه.

أسأل الله أن ينفع بها أهل السنة، ويهديَ بها أهل البدعة، وأن يتم علينا المِنة بالوفاة على الإسلام والسنة.

والحمد لله رب العالمين.

محمد بن أحمد إسماعيل المقدَّم

ثغر الإسكندرية في

الجمعة ٢٠ من المحرم ١٤٣١

ادِّعَاءُ لُقيَا الخَضِرِ[1] والتَّلَقِّي عَنهُ

هذه الدعوى مبنية على زعم الصوفية أن الْخَضِرَ- عليه السلام- حيٌّ، ويَبْدُو أن أول من افتراها مُحَمَّد بن علي بن الحسن الترمذي المُسَمَّى بالحكيم؛ حيث قال في كتابه «ختم الوَلاية» في سياق جوابه عن علامات الأولياء:

«وللْخَضِرِ- عليه السلام- قصة عجيبة في شأنهم- أي الأولياء- وقد كان عَايَنَ شأنهم في البدء، ومن وقت المقادير، فأحب أن يدركهم، فأُعطِيَ الحياة حتى بلغ من شأنه أنه يُحْشَرُ مع هذه الأمة، وفي زمرتهم، حتى يكون تَبعًا لمحمد -صلى الله عليه وسلم-، وهو رجل من قرن إبراهيم الخليل، وذي القرنين، وكان على مقدمة جنده؛ حيث طلب ذو القرنين عين الحياة[2]، ففاتته، وأصابها الْخَضِرُ، في قصة طويلة.

وهذه آياتهم وعلاماتهم، فأوضح علاماتهم: ما ينطقون به من العلم من أصوله.

قال له قائل: وما ذلك العلم ؟

قال: علم البدء، وعلم الميثاق، وعلم المقادير، وعلم الحروف.

---

(١) الخَضِر: بفتح أوله وكسر ثانيه، أو الخِضْر: بكسر أوله وإسكان ثانيه، ثبتت بهما الرواية، وبإثبات الألف واللام فيه، وبحذفهما، وانظر: «تهذيب الأسماء واللغات» (١/١٧٦)، «فتح الباري» (١/١٥٤).

وُلقِّبَ به لأنه «جلس على فروة بيضاء، فإذا هي تهتز من خلفه خضراء». انظر: «فتح الباري» (٦/٣٠٩)، والفروة: وجه الأرض، أو الحشيش الأبيض، والهشيم اليابس.

(٢) أي عين ماء الحياة؛ من شرب منها فلا يموت أبدًا في زعمهم.

فهذه أصول الحكمة، وهي الحكمة العليا، وإنما يظهر هذا العلم عن كُبَرَاءِ الأولياء، ويقبله عنهم من له حظ من الولاية»[1].

وزعم الحكيم الترمذي أن من صفات أوليائه المزعومين أنه «تظهر على أيديهم الآيات ؛ كطي الأرض، والمشي على الماء، ومحادثة الخضر- عليه السلام-»، الذي زعم- أيضًا- أن «الأرض تُطْوَى له برها وبحرها، سهلها وجبلها، يبحث عن الأولياء شوقًا إليهم»[2].

❁ ❁ ❁

(١) «ختم الولاية» (ص٣٦٢)، نقلًا عن «الفكر الصوفي» (ص١٣٤، ١٣٥)، وهذا الكتاب يُعَدُّ- بحق- أخطر كتب الصوفية على الإطلاق.

(٢) السابق ص(٣٦١).

خُلاصَةُ التَّصَوُّرِ الصُّوفِي لِلْخَضِرِ عليه السلام

١- أنه حي إلى أبد الدهر.

٢- أنه صاحب شريعة، وعلم باطني يختلف عن علوم الشريعة الظاهرية.

٣- أنه ولي، وليس بنبي[1].

٤- أن علمه «لدني»، موهوب له من اللَّه بغير وحي الأنبياء- عليهم السلام- وأن هذه العلوم تُنَزَّلُ إلى جميع الأولياء في كل وقت، قبل بعثة رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، وبعد بعثته، وأن هذه العلوم أكبر وأعظم من العلوم التي مع الأنبياء، بل لا تدانيها، ولا تُضَاهِيهَا علوم الأنبياء[2].

وكما أن الْخَضِرَ- وهو ولي فقط في زعمهم- كان أعلم من موسى ؛ فكذلك الأولياء من أُمَّةِ محمد -صلى الله عليه وسلم- هم أعلم من محمد -صلى الله عليه وسلم- ؛ لأن مُحَمَّدًا -صلى الله عليه وسلم- عالم بالشريعة الظاهرة فقط، والولي عالم بالحقيقة الصوفية، وعلماء الحقيقة أعلم من علماء الشريعة.

(١) راجع أدلة ترجيح نبوة الخضر عليه السلام، ص(٢٠٠) وما بعدها من «أصول بلا أصول».

(٢) ويوصف صاحب هذا العلم عند الصوفية بأنه «ذو موهبة بالسر اللدني» أو أنه «ذو روح خضري» أو «خضري المقام»، وهو من كان علمه غير مستفاد من نقل أو صدر، انظر: «الطبقات الكبرى» للشعراني (١/١٧٠)، (٢/٥٦، ٧٦، ١٥٢).

وقد شاع عند الصوفية إطلاق «العلم الباطن» أو «علم الحقيقة» على العلم اللدني.

واعلم أن ما زعمه بعضهم من أن أحكام العلم الباطن وعلم الحقيقة مخالفة لأحكام الظاهر وعلم الشريعة، هو زعم باطل عاطل، وخيال فاسد كاسد، كما في «روح المعاني» (١٥/ ٣٣٠)، وفي «الإحياء» (١/١٠٠): «من قال: إن الحقيقة تخالف الشريعة، أو الباطن يناقض الظاهر، فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان». =

٥- أن الْخَضِرَ يلتقي بالأولياء، ويُعَلِّمُهُمْ من هذه الحقائق، ويأخذ لهم العهود الصوفية.

٦- أن الحقائق تَخْتَلِفُ عن الشريعة المحمدية، فلكل ولي طريقته المستقلة، وكشفه الخاص، وعلمه اللدني الذي قد يختلف مع الوحي المحمدي[١].

يقول الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق- حفظه اللَّه تعالى-:

«باختصار لقد تَحَوَّلَ الْخَضِرُ إلى قصة خُرَافِيَّةٍ كبيرة أشبهَ بقصة ما يُسَمُّونَهُ «بالسوبرمان»، الذي يطير في كل مكان، ويلتقي بالأصدقاء والخِلان في كل البلدان، ويشرع للناس ما شاء من عبادات وقربان، ويلقن الأذكار، وينشئ الطرق الصوفية، ويُعَمِّدُ الأولياء والأقطاب، ويولِّي من يشاء، ويعزل من يشاء، وما عليك إذا أردت لقاء الْخَضِرَ إلا أن تذكر مجموعة من الأذكار، فيأتيك الْخَضِرُ في الحال، ويبشرك بما تشاء من البشارات، ويجعلك وليًّا من الأولياء، ويعطيك علومًا لدنية لم يعلمها الرسل أنفسهم، ولا خَطَرَتْ لهم على بال»[٢].

نُقُولٌ عَنِ الصُّوفِيَّةِ فِي لُقيَا الخَضِرِ وَالتَّلَقِّي عَنهُ

من ذلك: أن عبد الكريم الجيلي نَسَب كتابه «الإنسان الكامل» إلى الخَضِر -عليه السلام-[٣].

= ويقول فاروق السهرندي: «فكل من الطريقة والشريعة عين الآخر، لا مخالفة بينهما بقدر رأس الشعيرة، وكل ما خالف الشريعة مردود، وكل حقيقة ردتها الشريعة فهي زندقة». انظر: «روح المعاني» (١٨/١٦).

(١) انظر: «الفكر الصوفي في ضوء الكتاب والسنة» ص(١٣٣).

(٢) «نفس المصدر» ص(١٣٤).

(٣) انظر: «الإنسان الكامل» (٧٩/٢).

- وادّعى الصيّادي أن الخضر -عليه السلام-، جفر له من علم الجفْر الفاطمي[١]!! وتكرّم عليه بحلِّ أسرارها[٢].

- قال أحمد بن إدريس الشاذلي:

«اجتمعْتُ بالنبي -صلى الله عليه وسلم- اجتماعًا صوريًّا، ومعه الْخَضِرُ- عليه السلام-، فأمر النبي -صلى الله عليه وسلم- الخَضِرَ أن يلقنني أذكار الطريقة الشاذلية، فلقنني إياها بحضرته»، ويَسْتَطْرِدُ قائلًا: «ثم قال -صلى الله عليه وسلم- للخَضِرِ- عليه السلام-: يا خَضِرُ، لَقِّنْهُ ما كان جامعًا لسائر الأذكار، والصلوات، والاستغفار»[٣].

- وقال الشيخ أحمد بن عمر الأنصاري، أبو العباس المُرْسِيُّ[٤]:

«وأما الخضر - عليه السلام - فهو حي، وقد صافحته بكفي هذه.. وعرَّفني بنفسه»، وقال بعد كلام: «فلو جاءني الآن ألف فقيه يجادلونني في ذلك، ويقولون بموت الخضر، ما رجعتُ إليهم»[٥].

(١) الجَفْر: كتابٌ من جلد ثور صغير -والجَفْرُ في اللغة، هو: الصغير- يزعمون أن جعفرًا الصادق كتب فيه علم ما سيقع لأهل البيت على العموم؛ ولبعضهم على وجه الخصوص. وفي هذا الكتاب تفسير القرآن، وما فيه من المعاني الباطنة والغريبة. وادّعوا أن هذا الكتاب قد رواه هارون بن سعيد العجلي -وهو رأس الزيدية- عن جعفر الصادق. ولاشك أن هذا من الكذب على جعفر الصادق؛ ولم تتصل روايته عنه، ولا يُعرَفُ عينه. انظر: مجموع الفتاوى (٧٨/٤، ٧٩)، و(١٨٣/٣٥)، ومقدمة ابن خلدون، ص (٣٣٤).

(٢) انظر: «بوارق الحقائق»، ص (٧٨).

(٣) «مفاتيح كنوز السماوات والأرض»، لصالح محمد الجعفري، ص(٨) نقلًا عن «الفكر الصوفي» ص(١٣٩).

(٤) فقيه متصوف، من أهل الإسكندرية، مات فيها سنة (٦٨٦هـ)، أصله من مرسية في الأندلس.

(٥) «جامع كرامات الأولياء» ليوسف النبهاني (٥٢١/١).

وزعم أيضًا أن الخضر -عليه السلام-، علَّمه بأن من قال كل صباح: «اللهم اغفر لأمة محمد -صلى الله عليه وسلم-، اللهم تجاوز عن أمة محمد -صلى الله عليه وسلم-، اللهم اجعلنا من أمة محمد -صلى الله عليه وسلم-، من قال ذلك كل صباح: صار من الأبدال[1].

- **وقال شيخهم ابن عربي:**

«اعلم أَيَّدَكَ اللَّه- أيها الولي الحميم- أن هذا الوتد هو خضر صاحب موسى- عليه السلام-، أطال اللَّه عمره إلى الآن، وقد رأينا من رآه، واتفق لنا في شأنه أمر عجيب، وذلك أن شيخنا أبا العباس العريبي- رحمه اللَّه- تَعَالَى- جرت بيني وبينه مسألة في حق شخص كان قد بَشَّرَ بظهوره رسولُ اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، فقال لي: «هو فلان ابن فلان»، وَسَمَّى لي شخصًا أعرفه باسمه، وما رأيته، ولكن رأيت ابن عمته، فربما توقفت منه، ولم آخذ بالقبول؛ أعني قول الشيخ العريبي فيه؛ لكوني على بصيرة في أمره، ولاشك أن الشيخ رجع سهمه عليه، فتأذى في باطنه، ولم أشعر بذلك؛ فإني كنت في بادية الطريق.

فانصرفت عنه إلى منزلي، فنمت في الطريق، فلقيني شخص لا أعرفه، فسلَّم عليَّ ابتداءً سلامَ مُحِبٍّ مشفق، وقال لي: «يا محمد، صدِّق الشيخَ أبا العباس فيما ذكره لك عن فلان»، وسَمَّى لنا الشخص الذي ذكره أبو العباس العريبي، فقلت: «نعم»، وعلمت ما أراد، ورجعت من حيني إلى الشيخ لأُعَرِّفه بما جرى، فعندما دخلت عليه، قال لي: «يا أبا عبداللَّه، أحتاج معك إذا ذكرت لك مسألة يقف خاطرك عن قبولها إلى الْخَضِرِ يتعرض إليك، يقول لك: صَدِّق فلانًا فيما ذكره لك؟! ومن أين يتفق لك هذا في كل مسألة تسمعها مني، فتتوقف؟»، فقلت: «إن باب التوبة مفتوح»، فقال:

(١) «نفسه» (٣١٤/١).

«وقبول التوبة واقع»، فعلمت أن ذلك الرجل كان الْخَضِرَ، ولا شَك أني استفهمت الشيخ عنه: أهو هو؟ قال: نعم، هو الْخَضِرُ»[1].

- **وزعم ابن عربي أيضًا:** «أنه اجتمع بالخضر، وأنه- أي الخضر- ألبسه خرقة الصوفية، وأن ذلك تم تجاه الحجر الأسود في مكة، وأنه أخذ عليه العهد بالتسليم لمقامات الشيوخ «أهل التصريف» وأنه كان مترددًا في لبس الخرقة من الخضر حتى أعلمه الخضر أنه لبسها من يد رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- بالمدينة المشرفة منبع الفيض الأتم»[2].

- وفي ترجمة عبد الخالق الغجدواني؛ النقشبندي؛ أن الخضر -عليه السلام-، لقَّنه الوقوف العددي، والذِّكْر الخفي؛ وهو أنه أمره أن ينغمس في الماء، ويذكر بقلبه: لا إله إلا الله محمد رسول الله؛ ففعل كما أمره، وداوم عليه؛ فحصل له الفتح الأعظم، والجذبة القيُّوميَّة[3].

وفي ترجمة الشيخ رستم البروسي (ت: ٩١٧هـ) أن أحد تلامذته، اشتكى وجعًا بعينيه؛ فعلَّمه الشيخ رقيةً؛ وهي قراءة المعوذتين في الركعتين الأخيرتين من السنن المؤكدة، وأخبره شيخه أن رجلًا مشهورًا، علَّمه إياها، فقال التلميذ: «فعلمت أنه الخضر»[4].

- وزعم السهروردي في كتابه (السر المكتوم) بأن الخضر -عليه السلام-، حدَّثه بثلاثمائة حديث سمعها من النبي -صلى الله عليه وسلم-، شفاهًا[5].

(١) «الفتوحات المكية» (١٨٠/٣).
(٢) «الكتاب التذكاري، لابن عربي» ص(٣٠٤).
(٣) انظر: «المواهب السرمدية»، ص(٧٧)، و«الأنوار القدسية في مناقب السادة النقشبندية»، ص (١١١، ١١٢).
(٤) «جامع كرامات الأولياء» (١١/٢، ١٢)، و«الكواكب السائرة» (١٩٤/١، ١٩٥).
(٥) انظر: «كشف الخِدر»، ورقة (٨).

وروى محمد عبد الباقي الأنصاري، اللكنوي (ت: ١٣٦٤هـ) بسنده عن الخضر -عليه السلام-، قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا رأيت الرجل لجوجًا، مُعجبًا برأيه؛ فقد تمت خسارته»[١].

وروى -أيضًا- بسنده، عن الخضر أنه صافح النبي -صلى الله عليه وسلم-، وذلك: بذكْر تسلسل المصافحة عن شيخه، من طريق الخضر[٢].

وروى علي بن محمد المعروف بـ(الشريف أبي جديد، ت: ٦٢٠هـ) بسنده عن الخضر، أنه قال: «من قال حين يسمع المؤذن يقول: أشهد أن محمدًا رسول الله: مرحبًا، بحبيبي، وقرَّة عيني محمدٍ -صلى الله عليه وسلم-، ثم يُقبِّل إبهاميه، ويجعلهما على عينيه: لم يَعْمَ، ولم يَرْمَدْ[٣].

وفي ترجمة أحمد بن أبي الفتح الحكمي (ت: ١٠٤٤هـ) أن الخضر -عليه السلام- جمعه في اليقظة بعدَّة أشياخ، وأمره أن يقرأ على جَدِّه[٤]، كتاب (الرسالة القشيرية) فقرأه في مجلس واحد، من أوله إلى آخره[٥].

---

(١) «المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة»، ص (٣٤٢). لمحمد عبد الباقي الأيوبي. وقد رُويَ مرفوعًا، ولا أصل له عن الرسول -صلى الله عليه وسلم-، وقد رواه ابن بطة في كتاب «الإبانة» (٢/٥١٠-٥١١)، و(٢/٥٢٤) من قول بلال بن سعد الأشعري، بسند ضعيف.

(٢) انظر: «المناهل السلسة»، ص (٤٥، ٤٦).

(٣) انظر «المشرع الروي» (٢/٥٠٨-٥١٣)، مع الإشارة إلى أنه رُويَ مرفوعًا، من حديث أبي بكر الصدِّيق -رضي الله عنه-، كما عند الديلمي في «مسند الفردوس»، ولا يصح هذا الحديث. انظر: «المقاصد الحسنة»، للسخاوي ص(٦٠٤-٦٠٦) رقم (١٠٢١)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة»، للألباني (٢/١٠٢) رقم (٧٣)، و«كشف الخفا»، للعجلوني (٢/ ٢٠٦) رقم (٢٢٩٦).

(٤) أي: جد المُتَرْجَم.

(٥) انظر: «جامع كرامات الأولياء» (١/٣٣٦).

وذكروا في ترجمة الشيخ عبد القادر الجيلاني: أن الخضر كان يحضر مجلسه، ويقول: «من أراد الفلاح؛ فعليه بملازمة هذا المجلس»[١].

- **وذكر الشعراني في «معارج الألباب»** عن بعض شيوخه، ذكر له أن الْخَضِرَ- عليه السلام- كان يحضر مجلس فقه أبي حنيفة في كل يوم بعد صلاة الصبح يتعلم منه الشريعة، فلمَّا مات- أي أبو حنيفة- سأل الْخَضِرُ ربه أن يرد روح أبي حنيفة إلى قبره؛ حيث يتم له علم الشريعة، وأن الْخَضِرَ كان يأتي إليه كل يوم على عادته يسمع منه الشريعة داخل القبر، وأقام على ذلك خمس عشرة سنة؛ حتى أكمل علم الشريعة[٢].

وادعى أبو الهدى الصيادي أنه لما زار كربلاء؛ رأى الخضر يطوف بالمشهد الحسيني[٣].

---

(١) انظر: «بهجة الأسرار»، ص (٩٥).

(٢) «معارج الألباب» ص(٤٤)، نقلًا عن «الفكر الصوفي» ص(١٣٧، ١٣٨)، وانظر: «الإنصاف» للصنعاني ص(٥٢)، وقد أورد البرزنجي الحكاية كاملة في «الإشاعة لأشراط الساعة» ص(٢٢٢- ٢٢٥)، وأبطلها من وجوه، وفيها ركاكة ولحن، ولا تروج إلا على ذوي العقول السخيفة.

والعجب أن القوم يثبتون حياة الخضر، وأنه أدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- ومع ذلك لم يتعلم منه شريعته -صلى الله عليه وسلم-، ولا من صحابته الكرام، كعلي وزيد وأُبَيٍّ ومعاذ -رضي الله عنهم-، ولا من عظماء التابعين كالفقهاء السبعة، وسعيد بن المسيب، وعطاء، والحسن، ومكحول، ثم يؤخر طلب العلم قرنًا ونصف قرن كي يتلقاه على يد إمام مجتهد يصيب ويخطئ، حتى خالفه صاحبه في أكثر من ثلث أقواله، ويُعرض عن المعصوم -صلى الله عليه وسلم-، ولا شك أن هذه الأكاذيب والافتراءات لا يرضاها أبو حنيفة نفسه- رحمه الله تعالى-.

(٣) انظر: «بوارق الحقائق» ص (٢١٦)، وقد علَّق الدكتور صادق سليم صادق على هذه الدعوى قائلًا:

(فالله -إن كان صادقًا- فما رأى إلا شيطانًا، فالخضر متقادم الموت، ولا ينتهض لإثبات حياته دليلٌ قائم، ولو قُدِّرَ بقاؤه إلى آخر الزمان، لم يكن إلا تابعًا لشريعة محمد -صلى الله =

- وحلف الشيخ عبدالله بن أسعد اليافعي الشافعي اليماني على حياة الخضر، والتقائه بالناس، وقال: «ووالله لقد أخبرني غير واحد من الأولياء أنهم اجتمعوا به، بل والله لقد أخبروني أنه اجتمع بي، وسألني عن شيء فأجبته، ولم أعرفه، لأنه لا يعرفه إلا صاحبُ نور»[1].

وقال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى-:

قلت: وذكر لي الحافظ أبو الفضل العراقي ابن الحسين شيخنا أن الشيخ عبدالله بن أسعد اليافعي كان يعتقد أن الخضر حيٌّ، قال: فذكرتُ له ما نُقل

= عليه وسلم؛ لأن موسى الذي هو أفضل منه؛ ومن أولي العزم من الرسل؛ ثبت بنصّ الحديث، أنه لو كان حيًّا؛ فلا يسعه إلا اتباع الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم-، فكيف بالخضر؟!

فلو كان الخضر حيًّا؛ فهو تابعٌ لدين محمد -صلى الله عليه وسلم-، ومما هو معلومٌ من شريعته -صلى الله عليه وسلم-، أن الطواف بالقبور، هو من ذرائع الشرك العظيمة، ومن أسباب عبادة أهلها المقبورين فيها، وأن سبب كفر بني آدم، وتركهم دينهم؛ هو الغُلو في الصالحين. وقد أدَّى الغلو في قبورهم، إلى تصييرها أوثانًا تُعْبَدُ من دون الله تعالى.

والطواف بالقبور، وتعظيم المشاهد؛ موروثٌ عن أهل الرفض؛ فإنهم أول من وضع الأحاديث في السفر إلى زيارة المشاهد، وقد ألف محمد بن النعمان، الملقّب بالمفيد -أحد أئمة الرفض- كتابًا سمَّاه (مناسك حج المشاهد).

ومن أصناف هؤلاء المفتونين بالمشاهد، من يرجِّح الحجَّ إلى المقابر على الحج إلى البيت الحرام، ومنهم من يقول: زيارة قبر الشيخ مرتين أو ثلاثًا؛ كحجَّة، ومنهم من يجعل مقبرة الشيخ بمنزلة عرفات؛ يسافر إليه عند الموسم، ويُعَرِّفُون عند قبره؛ كما يُعَرِّف المسلمون بعرفات. ومنهم من يقول: «من طاف بقبر الشيخ سبعًا؛ كان كحجَّة»؛ فهؤلاء وأمثالهم: صلاتهم، ونسكهم؛ لغير الله رب العالمين؛ فليسوا على ملَّة إبراهيم إمام الحنفاء، وليسوا من عُمَّار مساجد الله.

فهل يليق أن يُنسب إلى نبي من الأنبياء، ما هو من جنس أفعال أهل الإشراك، وعُبَّاد القبور؟!) اهـ. من «المصادر العامة للتلقي عند الصوفية» ص(٣٨٢، ٣٨٣).

(١) «نشر المحاسن الغالية في فضل المشايخ الصوفية أصحاب المقامات العالية» ص(٣٩٦).

عن البخاري والحربي وغيرهما من إنكار ذلك، فغضب، وقال: «من قال: إنه مات غضبت عليه»، قال: «فقلنا: رجعنا عن اعتقاد موته»[1]. اهـ.

❁ ❁ ❁

---

(١) «الإصابة» (٢/ ٣٣٥)، وقد قال الحافظ العراقي- رحمه الله- في «المغني عن حمل الأسفار» - بهامش «الإحياء»-:

«ولم يصحَّ في حديثٍ قطُّ اجتماع الخضِر بالنبي -صلى الله عليه وسلم- ولا عدم اجتماعه، ولا حياته، ولا موته» اهـ. (١/ ٣٣٦)، وانظر: «إتحاف السادة المتقين» (٥/ ١٨١).

إِبطَالُ دَعوَى الصُّوفِيَّةِ أَنَّ الخَضِرَ حَيٌّ

* قال العلَّامةُ القرآني محمد الأمين الشنقيطي- رحمه اللَّه- تَعَالَى-:

«اعلم أن العلماء اختلفوا في الْخَضِرِ: هل هو حي إلى الآن، أو هو غير حي، بل ممن مات فيما مضى من الزمان؟ فذهب كثير من أهل العلم إلى أنه حي، وأنه شَرِبَ من عين تُسَمَّى عين الحياة، وممن نصر القول بحياته القرطبي في « تفسيره »، والنووي في «شرح مسلم » وغيرِه، وابنُ الصلاح، والنقَّاش، وغيرهم[1]، قال ابن عطية: وأطنب النَّقَّاش في هذا المعنى، يعني حياة الخَضِرِ وبقائه إلى يوم القيامة، وذكر في كتابه أشياء كثيرة عن علي بن أبي طالب وغيره، وكلها لا تقوم على ساق. انتهى بواسطة نقل القرطبي في « تفسيره »[2].

وحكايات الصالحين عن الْخَضِرِ أكثر من أن تُحصر، ودعواهم أنه يحج هو وإلياس كل سنة، ويروون عنهما بعض الأدعية؛ كل ذلك معروف، ومستند القائلين بذلك ضعيف جدًّا؛ لأن غالبه حكاياتٌ عن بعض من يُظَنُّ به

(١) ومن القائلين بموت الخضر- عليه السلام- البخاري، وإبراهيم الحربي، وأبو الحسين بن المنادي، وأبو الفرج بن الجوزي، وابن حزم الظاهري، ومحمد بن أبي الفضل المرسي، وعلي بن موسى الرضا، وحكى القاضي أبو يعلى موته عن بعض أصحاب أحمد، وجزم بموته أيضًا أبو بكر بن العربي، وأبو يعلى بن الفراء، وأبو طاهر العبادي، وابن قيم الجوزية، وأبو الفضل بن ناصر، وأبو بكر محمد بن الحسن النقاش، وغيرهم، وانظر: «إرشاد الساري» (٥/٣٨٤)، و«المنار المنيف» ص(٧٢)، و«الزهر النضر» ص(٨٦-٨٩) ط. نيودلهي.

والأئمة الكبار الذين ذهبوا إلى استمرار حياته لم يتعدوا ذلك- حاشهم- إلى تبني الآراء الصوفية الضالة في الخضر، وإنما استثمر الصوفية قصة الخضر لتوكيد أو لتأسيس ضلالاتهم وغلوهم، بما ينسجم مع مشربهم وأذواقهم ومفهوم الوَلاية عندهم، كما تقدم ص(٩، ١٠).

(٢) « الجامع لأحكام القرآن » (١١/٤١).

الصلاح، ومناماتٌ، وأحاديثُ مرفوعةٌ عن أنس وغيره، وكلها ضعيف لا تقوم به حجة.

ومن أقواها عند القائلين به- آثار التعزية حين تُوفيِّ النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد ذكر ابن عبدالبر في « تمهيده » عن علي - رضي اللَّه عنه - قال: لما تُوُفي النبي -صلى الله عليه وسلم-، وَسُجِّيَ بثوبٍ، هَتَفَ هاتف من ناحية البيت يسمعون صوته، ولا يرون شخصه: «السلام عليكم ورحمة اللَّه وبركاته، السلام عليكم أهلَ البيت ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ الآية [آل عِمرَان: ١٨٥]، إنَّ في اللَّه خَلَفًا من كل هالك، وعِوَضًا من كل تالف، وعزاءً من كل مصيبة، فباللَّه فثقوا، وإياه فارجوا؛ فإن الْمُصَابَ من حُرِمَ الثواب»، فكانوا يُرَوْنَ أنه الْخَضِرُ- عليه السلام- يعني أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-. انتهى بواسطة نقل القرطبي في « تفسيره »[1].

قال مُقَيِّدُهُ- عفا اللَّه عنه-: والاستدلال على حياة الْخَضِرِ بآثار التعزية- كهذا الأثر الذي ذكرنا آنفًا- مَرْدُودٌ من وجهين:

الأَوَّل: أنه لم يثبت ذلك بسند صحيح، قال ابن كثير في «تفسيره»: وحكى النووي، وغيره في بقاء الْخَضِرِ إلى الآن، ثم إلى يوم القيامة قولين، ومال هو وابن الصلاح إلى بقائه، وذكروا في ذلك حكاياتٍ عن السلف وغيرهم، وجاء ذكره في بعض الأحاديث، ولا يصح شيء من ذلك، وأشهرها حديث التعزية، وإسناده ضعيف. اهـ منه.

الثَّانِي: أنه على فرض أن حديث التعزية صحيح، لا يلزم من ذلك عقلًا، ولا شرعًا، ولا عرفًا، أن يكون ذلك المُعزِّي هو الْخَضِرُ؛ بل يجوز أن يكون غيرَ الْخَضِرِ من مؤمني الجن؛ لأن الجن هم الذين قال اللَّه فيهم: ﴿إِنَّهُۥ

(١) «الجامع لأحكام القرآن» (١١/٤٣، ٤٤).

يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ودعوى أن ذلك المعزي هو الْخَضِرُ تحكُّمٌ بلا دليل، وقولهم: «كانوا يُرَوْنَ أنه الْخَضِرُ»، ليس حجةً يجب الرجوع إليها ؛ لاحتمال أن يُخْطِئُوا في ظنهم، ولا يدل ذلك على إجماع شرعي معصوم، ولا متمسك لهم في دعواهم أنه الْخَضِرُ كما ترى[1].

قال مُقَيِّدُهُ- عفا اللَّه عنه-: الذي يظهر لي رجحانه بالدليل في هذه المسألة أن الْخَضِرَ ليس بحي، بل تُوُفِّيَ، **وذلك لعدة أدلة:**

الأوَّل: ظاهر عُمُوم قَوْلِه- تعَالَى-: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِين مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] ؛ فقوله «لبشر» نكرة في سياق النفي، فهي تَعُمُّ كل بشر، فيلزم من ذلك نفيُ الخلد عن كل بشرٍ من قبله، والْخَضِرُ بَشَرٌ من قبله ؛ فلو كان شَرِبَ من عين الحياة، وصار حَيًّا خالدًا إلى يوم القيامة، لكان اللَّه قد جعل لذلك البشر الذي هو الْخَضِرُ من قبله الخلد[2].

الثَّانِي: قوله -صلى الله عليه وسلم-: «اللَّهُمَّ إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ»، فقد روي مسلم في «صحيحه» بسنده إلى ابن عباس- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: حَدَّثَنِي عمر بن الخطَّاب - رضي اللَّه عنه -، قال: لما كان يوم بدر نظر رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- إلى المشركين، وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلًا، فاستقبل النبي

(١) قال الإمام النووي في «المجموع»: «وأما قصة تعزية الخضر- عليه السلام- فرواها الشافعي في (الأُم) بإسناد ضعيف، إلا أنه لم يقل: (الخضر) عليه السلام، بل: (سمعوا قائلًا يقول)». اهـ. من «المجموع» (٥/٣٠٥)، وبمثله قال الحافظ العراقي في «المغني» (٤/٤٧٥) بهامش «الإحياء».

(٢) قال ابن الجوزي: «فلو دام الخضر؛ كان خالدًا»، وقال: «فالخضر إن كان بشرًا؛ فقد دخل في هذا العموم، لا محالة، ولا يجوز تخصيصه منه إلا بدليل صحيح»، وعلق عليه الحافظ ابن كثير بعد أن نقله عنه قائلًا: «والأصل عدمُه، حتى يثبت، ولم يذكر ما فيه دليل على التخصيص، عن معصوم يجب قبوله» اهـ. من «البداية والنهاية» (١/٣١٢)، (١/٣٣٤).

-صلى الله عليه وسلم- القبلة، ثم مَدَّ يَدَيْهِ، فجعل يهتف بِرَبِّهِ: «اللَّهُمَّ أَنْجِزْ لِي مَا وَعَدْتَنِي، اللَّهُمَّ إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ مِنْ أَهْلِ الإِسْلَامِ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ»، فمازال يهتف بربه مادًّا يديه مستقبلَ القبلة حتى سقط رداؤه عن منكبيه، فأتاه أبو بكرٍ، فأخذ رداءَهُ، فألقاه على منكبيه، ثم التزمه من ورائه، وقال: يا نبي اللَّه، كفاك مناشدتك ربك ؛ فإنه سينجز لك ما وعدك، فأنزل اللَّه- عز وجل-: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾ [الأنفال: ٩]، فأمده اللَّه بالملائكة الحديث، ومَحَلُّ الشاهد منه قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا تُعبدفي الأرض» فِعْلٌ في سياق النفي، فهو بمعنى: لا تقع عبادة لك في الأرض» ؛ لأن الفعل ينحل عن مصدر وزمن عند النحويين، وعن مصدر، ونسبة، وزمن، عند كثير من البلاغيين، فالمصدر كامن في مفهومه إجماعًا، فيتسلط عليه النفي، فيؤول إلى النكرة في سياق النفي، وهي من صيغ العموم ؛ وإلى كون الفعل- في سياق النفي، والشرط، من صيغ العموم، أشار في «مراقي السعود» بقوله عاطفًا على ما يفيد العموم:

وَنَحْوُ لَا شَرِبْتُ أَوْ إنْ شَرِبَا ... وَاتَّفَقُوا إنْ مَصْدَرٌ قَدْ جُلِبَا

فإذا علمت أن معنى قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَدْ فِي الأَرْضِ» ؛ أي لا تقع عبادة لك في الأرض ؛ فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الْخَضِرِ حيًّا في الأرض ؛ لأنه على تقدير وجوده حيًّا في الأرض، فإن اللَّه يُعْبَدُ في الأرض، ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الإسلام ؛ لأن الْخَضِرَ ما دام حيًّا، فهو يُعْبَدُ في الأرض.

الثَّالِثُ: إخباره -صلى الله عليه وسلم- بأنه على رأس مِئة سنة من الليلة التي تَكَلَّمَ فيها بالحديث لم يَبْقَ على وجه الأرض أحد ممن هو عليها تلك

الليلة، فلو كان الْخَضِرُ حيًّا في الأرض لما تَأَخَّرَ بعد المائة المذكورة، روي مسلم بسنده إلى عبدالله بن عمر- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قال: صَلَّى بنا رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- ذات ليلة صلاة العشاء في آخر حياته ؛ فلما سَلَّمَ قام، فقال: «أرأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ، فَإِنَّ عَلَى رأسِ مِئَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِهَا أَحَدٌ»، قال ابن عمر: فَوَهَلَ[1] الناس في مقالة رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- تلك، فيما يتحدثون من هذه الأحاديث عن مِائَةِ سنة، وإنما قال رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، يريد بذلك أن يَنْخَرِم ذلك القرن[2].

وروي مسلم في «صحيحه» بسنده إلى ابن جُرَيْج، قال:

أخبرني أبو الزُّبَيْر أنه سمع جابر بن عبداللَّه- رَضي اللَّه عنهما- يقول: سمعت رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- يقول- قبل أن يموت بشهر-: «تسألوني عن الساعة ؟ وإنما علمها عند اللَّه، وأقسم باللَّه ما على الأرض من نفس منفوسة اليومَ يأتي عليها مِئَةُ سَنَةٍ وهي حَيَّةٌ يومئذ»[3].

---

(١) فَوَهَلَ: الوَهَل: الفزع، وَهِلْتُ أَهِلُ وَهَلًا: إذا فجأك أمر لم تعرفه، فارتعت له، وَوهل يَهِل إلى الشيء وَهْلًا: إذا ذهب وَهْمُه إليه، «جامع الأصول» (٣٨٩/١٠)، وانظر: «النهاية» (٢٣٣/٥).

(٢) وحكى الحافظ أبو القاسم السهيلي في كتابه «التعريف والإعلام» عن البخاري، وعن شيخه أبي بكر بن العربي: أنه أدرك حياة النبي -صلى الله عليه وسلم- ولكن مات بعده، لحديث الصحيحين:

«.. إلى مئة سنة لا يبقى ممن هو على وجه الأرض اليوم أحد»، قال ابن كثير- رحمه اللَّه-: «وفي كون البخاري- رحمه اللَّه- يقول بهذا، وأنه إلى زمان النبي -صلى الله عليه وسلم- نظر». اهـ. من «البداية والنهاية» (٣٣٦/١).

وقد قال -صلى الله عليه وسلم- في حديث صحيح: «رحم اللَّه موسى، لوددنا لو كان صبر حتى يقص علينا من خبرهما»، فلو كان الخضر موجودًا لما حَسُن هذا التمني، ولأحضره بين يديه، وأراه العجائب، وكان أدعى لإيمان الكفرة، لا سيما أهل الكتاب، انظر: «فتح الباري» (٣١٠/٦).

(٣) «صحيح مسلم-نووي» (٩٠/١٦، ٩١).

وروي بسنده عن أبي سعيد - رضي اللَّه عنه -، قال: لما رَجَعَ النبي -صلى الله عليه وسلم- من تَبُوك سألوه عن الساعة، فقال رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-: «لَا تَأْتِي مِئَةٌ، وَعَلَى الأَرْضِ نَفْسٌ مَنْفُوسَةٌ الْيَوْمَ»[1].

ثم روي بسنده عن جابر بن عبداللَّه، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ تَبْلُغُ مِائَةَ سَنَةٍ»، فقال سالم: تذاكرنا ذلك عنده، إنما هي كل نفس مخلوقة يومئذ[2].

فهذا الحديث الصحيح الذي رواه عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ابن عمر، وجابر، وأبو سعيد، فيه تصريح النبي -صلى الله عليه وسلم- بأنه لا تبقى نفس منفوسة حية على وجه الأرض بعد مائة سنة، فقوله: «نفس منفوسة» ونحوها من الألفاظ في روايات الحديث نَكِرَةٌ في سياق النفي، فهي تَعُمُّ كل نفس مخلوقة على الأرض، ولا شك أن ذلك العموم بمقتضى اللفظ يشمل الخَضِرَ ؛ لأنه نفس منفوسة على الأرض.

وروى البخاري في «صحيحه» بسنده أن عبداللَّه بن عُمَرَ، قال: صلى النبي -صلى الله عليه وسلم- صلاة العشاء في آخر حياته، فَلَمَّا سلَّمَ قام النبي -صلى الله عليه وسلم- فقال: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هِذِهِ ؛ فإنَّ رأْسَ مِئَةٍ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَحَدٌ»، فَوَهَلَ الناس في مقالة رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- إلى ما يتحدثون من هذه الأحاديث عن

---

(١) «نفس المرجع» (٩٠/١٦).

(٢) قال ابن الجوزي: «فهذه الأحاديث الصحاح؛ تقطع دابر دعوى حياة الخضر .. فالخضر إن لم يكن قد أدرك زمان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما هو المظنون؛ الذي يرتقي في القوة إلى القطع-: فلا إشكال؛ وإن كان قد أدرك زمانه؛ فهذا الحديث يقتضي أنه لم يعش بعد مائة سنة؛ فيكون الآن مفقودًا؛ لا موجودًا؛ لأنه داخل في العموم، والأصل عدم المخصص له حتى يثبت بدليل صحيح، يجب قبوله. والله أعلم» اهـ. نقلًا عن «البداية والنهاية» (٣١٣/١، ٣١٤).

مئة سنة، وإنَّمَا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ»، يريد بذلك أنها تخرم ذلك القرن.

الرَّابعُ: أن الْخَضِرَ لو كان حيًّا إلى زمن النبي -صلى الله عليه وسلم- لكان من أتباعه، ولَنَصَرَهُ، وقاتل معه؛ لأنه مَبْعُوثٌ إلى جميع الثَّقَلَيْنِ الإنس والجن.

والآياتُ الدَّالَّةُ على عموم رسالته كثيرة جدًّا؛ كقوله تَعَالَى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِي نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقوله- تَعَالَى-: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، ويُوَضِّحُ هذا أنه- تَعَالَى- بَيَّنَ في سورة «آل عمران»: أنه أخذ على جميع النبيين الميثاقَ الْمُؤَكَّدَ أنهم إن جاءهم نبينا -صلى الله عليه وسلم- مُصَدِّقًا لما معهم أن يؤمنوا به وينصروه، وذلك في قوله: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ ۚ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى ۖ قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا ۚ قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٨١﴾ فَمَن تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ﴾ [آل عمران: ٨١، ٨٢].

وهذه الآية الكريمة- على القول بأن المراد بالرسول فيها نبينا -صلى الله عليه وسلم-، كما قاله ابن العَبَّاس وغيره- فالأمر واضح، وعلى أنها عامَّة؛ فهو -صلى الله عليه وسلم- يدخل في عمومها دخولًا أوليًّا؛ فلو كان الْخَضِرُ حيًّا في زمنه لجاءه ونصره، وقاتل تحت رايته؛ ومِمَّا يوضح أنه لا يدركه نبي إلا اتبعه؛ ما رواه الإمام أحمد وابن أبي شيبة، والْبَزَّارُ من حديث جابر -رضي اللَّه عنه-: أن عمر -رضي اللَّه عنه- أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب فقرأه عليه، فغضب، وقال: «لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً، لَا تَسْأَلُوهُمْ عَنْ شَيْءٍ فَيُخْبِرُوكُمْ بِحَقٍّ فَتُكَذِّبُوا بِهِ أَوْ بِبَاطِلٍ فَتُصَدِّقُوا بِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أن مُوسَى كَانَ حَيًّا ما وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي». اهـ.

قال ابن حجر في «الفتح»: «ورجاله موثوقون، إلا أن في مجالدٍ ضعفًا».
وقال الحافظ ابن كثير- رحمه اللَّه- في «تاريخه» بعد أن ساق آية «آل عمران» المذكورة آنفًا، مُسْتَدِلًّا بها على أن الْخَضِرَ لو كان حَيًّا لجاء النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- ونصره- ما نَصُّهُ: [قال ابن عَبَّاسٍ- رَضِي اللَّه عنهما-: «ما بَعَثَ اللَّه نَبِيًّا إلا أخذ عليه الميثاق؛ لئن بُعِثَ محمد -صلى الله عليه وسلم- وهو حي؛ ليؤمِنَنَّ به، ولَيَنْصُرَنَّهُ، وأمره أن يأخذ على أمته الميثاق لئن بُعِثَ مُحَمَّدٌ وهم أحياء لَيُؤْمِنُنَّ به، ولَيَنْصُرُنَّهُ»- ذكره البخاري عنه.

فالخضر إن كان نَبِيًّا أَوْ وَلِيًّا؛ فقد دخل في هذا الميثاق، فلو كان حَيًّا في زمن رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- لكان أشرفَ أحواله أن يكون بين يديه، يؤمن بما أنزل اللَّه عليه، وينصره إن وصل أحدٌ من الأعداء إليه؛ لأنه إن كان وليًّا، فالصِّدِّيقُ أفضلُ منه، وإن كان نبيًّا؛ فموسى أفضل منه.

وقال الإمام أَحْمَدُ في «مسنده»: حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بن النعمان، حدَّثنا هشيم، أنبأنا مجالد، عن الشعبي، عن جابر بن عبداللَّه: أن رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- قال: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ أنَّ مُوسَى كَانَ حَيًّا مَا وَسِعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَّبِعَنِي»[1]، وهذا الذي يُقْطَعُ به، ويُعْلَمُ من الدين علمَ الضرورة.

وقد دَلَّتْ عليه هذه الآية الكريمة؛ أن الأنبياء كلهم لو فُرِض أنهم أحياء في زمن رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، لكانوا كُلُّهُمْ أتباعًا له، وتحتَ أوامره، وفي عموم شرعه، كما أنه- صلواتُ اللَّه وسلامُه عليه- لما اجتمع بهم ليلةَ الإسراء، رُفِعَ فوقهم كُلِّهِمْ، ولَمَّا هبطوا معه إلى بيت المقدس، وحانتِ الصلاةُ أَمَرَهُ جبريلُ عن أمر اللَّه أن يَؤُمَّهُمْ؛ فَصَلَّى بهم في مَحَلِّ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/٣٣٨)، والدارمي (١/١١٥، ١١٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/٥)، وابن عبد البر في «الجامع» (٢/٤٢)، وحسنه بشواهده الألباني في «إرواء الغليل» فانظره: (٦/٣٤-٣٨).

وِلايتهم، ودار إقامتهم، فَدَلَّ على أنه الإمَامُ الأعْظَمُ، والرسولُ الخاتَم الْمُبَجَّلُ الْمُقَدَّمُ- صلوات اللَّه وسلامه عليه وعليهم أجمعين-.

فإذا عُلِمَ هذا- وهو معلوم عند كل مؤمن- عُلِمَ أنه لو كان الْخَضِرُ حيًّا ؛ لكان من جملة أُمَّةِ محمد -صلى الله عليه وسلم-، وممن يَقْتَدِي بشرعه، لا يسعه إلا ذلك، هذا عيسى ابن مريم- عليه السلام- إذا نزل في آخر الزمان، يحكم بهذه الشريعة المُطَهَّرَةِ، لا يخرجُ منها، ولا يَحِيدُ عنها، وهو أحد أولي العزم الخمسة المرسلين، وخاتَم أنبياء بني إسرائيل، ومعلومٌ أن الْخَضِرَ لم يُنقل- بسند صحيحٍ، ولا حسنٍ تسكُنُ النفسُ إليه- أنه اجتمع برسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- في يومٍ واحد، ولم يَشْهَدْ معه قتالًا في مشهدٍ من المشاهد، وهذا يومُ بدر، يقولُ الصادق المصدوق فيما دعا به لربه- عز وجل- واستنصره، واستفتحه على من كفره: «اللَّهُمَّ إنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعِصَابَةُ لَا تُعْبَدْ بَعْدَها فِي الأَرْضِ»[1]، وتلك العصابةُ كان تحتها سادةُ المسلمين يومئذٍ،

(١) رواه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، والإمام أحمد (٢/٣٠، ٣٢)، وقال ابن الجوزي: «ولم يكن الخضر فيهم، ولو كان يومئذ حيًّا؛ لورد على هذا العموم؛ فإنه كان ممن يعبد الله قطعًا»اهـ. من «الزهر النضر» ص (٩٤) - الطبعة الهندية.
وقد كان أهل بدر ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلًا؛ معروفين بأسمائهم وأسماء آبائهم وقبائلهم، فأين كان الخضر حينئذ؟!
قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «... ومحل الشاهد منه؛ قوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا تُعبد في الأرض»؛ فِعْلٌ في سياق النفْي: فهو بمعنى: لا تقع عبادةٌ لك في الأرض؛ لأن الفعل يَنْحَلُّ عن مصدرٍ وزمن عند النحويين، وعن مصدرٍ ونسْبة وزمنٍ، عند كثير من البلاغيين؛ فالمصدر كامنٌ في مفهومه إجماعًا؛ فيتسلط عليه النفي؛ فيؤول إلى النكرة في سياق النفي؛ وهي من صيغ العموم... فإذا علمتَ أن معنى قوله -صلى الله عليه وسلم-: «إن تهلك هذه العصابة؛ لا تعبد في الأرض»؛ أي: لا تقع عبادة لك في الأرض: فاعلم أن ذلك النفي يشمل بعمومه وجود الخضر حيًّا في الأرض،؛ لأنه على تقدير وجوده حيًّا في الأرض؛ فإن الله يُعبَدُ في الأرض ولو على فرض هلاك تلك العصابة من أهل الإسلام؛ لأن الخضر ما دام حيًّا؛ فهو يعبد الله في الأرض» اهـ. من «أضواء البيان» (٤/١٦٧).

وسادةُ الملائكة، حتى جبريلُ- عليه السلام - كما قال حسَّانُ بن ثابت - رضي اللَّه عنه - في قصيدةٍ له، في بيتٍ يُقَالُ: إنَّه أفخرُ بيتٍ قالته العرب:

وَبِبَدْرٍ إذْ يَرُدُّ وُجُوهَهُمْ جِبْرِيلُ تَحْتَ لِوَائِنَا وَمُحَمَّدُ

فلو كان الْخَضِرُ حيًّا لكان وقوفُه تحت هذه الراية أشرفَ مقاماته، وأعظمَ غزواته.

قال القاضي أبو يعلى محمد بن الْحُسَين بن الفرَّاء الحنبلي: سُئِل بعض أصحابنا عن الْخَضِر هل مات؟ فقال: نعم، قال: وبلغني مثلُ هذا عن أبي طاهرٍ ابن الغُبارِي، قال: وكان يَحْتَجُّ بأنه لو كان حيًّا، لجاء إلى رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- نقله ابن الجوزي في «العُجالة»، **فإن قيل**: فهلَّا يُقال: إنه كان حاضرًا في هذه المواطن كلِّها، ولكن لم يكن أحدٌ يراه[1]؟

فالجواب: أن الأصلَ عدمُ هذا الاحتمالِ البعيد، الذي يَلْزَمُ منه تخصيصُ العموماتِ بمجردِ التوهماتِ، ثم ما الحاملُ له على هذا الاختفاء؟ وظهورُه أعظمُ لأجره، وأعلى في مرتبته، وأظهرُ لمعجزته، ثم لو كان بَاقِيًا بعدَه، لكان تبليغُه عن رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم- الأحاديثَ النبوية، والآياتِ القرآنيةَ، وإنكارُه لما وقع من الأحاديثِ المكذوبة، والرواياتِ المقلوبة، والآراءِ البدعية، والأهواءِ العصبية، وقتالُه مع المسلمين في غزواتهم، وشهودُه جُمَعَهم وجماعاتِهم، ونفعُه إياهم، ودفعه الضررَ عنهم مِمَّن سواهم، وتسديدُه العلماءَ والحُكَّامَ، وتقريره الأدلةَ والأحكام- أفضلَ مما يُقَالُ من كُنونه[2] في الأمصار، وَجَوْبِهِ الفَيافِيَ والأقطار، واجتماعِه بعُبَّادٍ لا يُعْرَفُ أحوالُ كثيرٍ منهم، وجعله لهم كالنقيب المُتَرْجِم عنهم.

(١) دعوى أنه محجوب عن أعين الناس؛ كالملائكة، والجن: لا دليل عليها، وهي خلاف الأصل؛ لأن الأصل في بني آدم أن يرى بعضُهم بعضًا.
(٢) كَنَّ الشيءُ كُنونًا: استتر.

وهذا الذي ذَكَرْناه لا يتوقف أحد فيه بعد التفهم، واللَّه يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم]. انتهى من «البداية والنهاية»[1]، لابن كثير- رحمه اللَّه- تَعَالَى-.

فتحصَّلَ أن الأحاديث المرفوعة التي تدل على وجود الْخَضِرِ حيًّا باقيًا لم يثبت منها شيء، وأنه قد دلت الأدلة المذكورة على وفاته، كما قدمنا إيضاحه»[2]. اهـ.

وقال القاضي أبو يعلى- رحمه اللَّه-:

«وما أبْعَدَ فَهْمَ من يُثْبِتُ وجود الْخَضِرِ- عليه السلام- وينسى ما في طيِّ إثباته من الإعراض عن هذه الشريعة». ثم قال بعد أن ذكر وُجُوهًا من الأدلة العقلية على عدم حياة الْخَضِرِ:

« **الْخَامِسُ**: أن القول بحياة الْخَضَرِ قولٌ على اللَّه- تَعَالَى- بغير علم، وهو حرام بنص القرآن.

أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: فظاهرة، والأولى ؛ فلأن حياته لو كانت ثابتة لدلَّ عليها القرآن أو السنة، أو إجماع الأمة ؛ فهذا كتاب اللَّه، فأين فيه حياة الْخَضِرِ؟ وهذه سنة رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، فأين فيها ما يَدُلُّ على ذلك بوجه؟ وهؤلاء علماء الأمة، فمتى أجمعوا على حياته ؟

السَّادِسُ: أن غاية ما يُتَمَسَّكُ به في حياته حكايات منقولة، يخبر الرجل بها أنه رأى الْخَضِرَ فَيَا لَلْعجب ! هل لِلْخَضِرِ علامَةٌ يعرفه بها من رآه ؟ وكثير من زاعمي رؤيته يَغْتَرُّ بقوله: أنا الْخَضِرُ، ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من اللَّه- تَعَالَى- فمِنْ أين للرائي أن المُخْبِرَ له صادق لا يكذب ؟

---

(١) «البداية والنهاية» (٢/٢٦٥ - ٢٦٨)، طبعة دار هجر (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

(٢) «أضوء البيان» (٤/١٦٣- ١٧١) بتصرف.

السَّابِعُ: أن الْخَضِرَ فَارَقَ موسى بن عمران كليم الرحمن، ولم يصاحبه، وقال: ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، فكيف يرضي لنفسه بمفارقة مثل موسى- عليه السلام-، ثم يجتمع بِجَهَلَةِ العُبَّادِ الخارجين عن الشريعة، الذين لا يحضرون جُمُعَةً، ولا جماعة، ولا مجلسَ علم ؟ وكلٌّ منهم يقول: قال لي الْخَضِرُ، جاءني الْخَضِرُ، أوصاني الْخَضِرُ، فيا عَجَبًا له يُفَارِقُ الكليمَ، ويدور على صُحْبَةِ جاهل، لا يصحبه إلا شيطان رجيم، سبحانك هذا بهتان عظيم !

الثَّامِنُ: أن الأمَّة مُجْمِعَةٌ على أن الذي يقول: «أنا الْخَضِرُ» لو قال: سمعت رسول اللَّه يقول كذا وكذا، لم يُلْتَفَتْ إلى قوله، ولم يُحْتَجَّ به في الدين، ولا مخلص للقائل بحياته عن ذلك إلا أن يقول: إنه لم يَأْتِ إلى الرسول- عليه الصلاة والسلام-، ولا بايعه، أو يقول: إنه لم يُرْسَلْ إليه، وفي هذا من الكفر ما فيه.

التَّاسِعُ: أَنَّهُ لو كان حيًّا لكان جهاده الكفَّارَ، ورباطه في سبيل اللَّه- تعالى-، ومقامه في الصف ساعة، وحضوره الْجُمُعَةَ والجماعة، وإرشاد جَهَلَةِ الأمة، أفضل بكثير من سياحته بين الوحوش في القفار والفلوات، إلى غير ذلك»[1].

وقال ابن الجوزي في «عجالة المنتظر في شرح حال الخضر»:

«إن من قال: (إنه موجود قائمًا)، قال ذلك لهواجس ووسواس»[2]. اهـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه- تَعَالَى-:

«والصواب الذي عليه المحققون أنه ميت، وأنه لم يدرك الإسلام، ولو كان موجودًا في زمن النبي -صلى الله عليه وسلم-، لوجب عليه أن يُؤْمِنَ به، ويُجَاهِدَ معه ؛ كما أوجب اللَّه ذلك عليه، وعلى غيره، ولكان يكون في

---

(١) نقله عنه الألوسي في «روح المعاني» (١٥/٣٢٠، ٣٢١)، ونسب نحوَه ابنُ القيم إلى ابن الجوزي، كما في «المنار المنيف» ص (٧٣-٧٦) بتحقيق أبي غدة.

(٢) حكاه عنه في «كشف الظنون» (٢/١١٢٥).

مكة والمدينة، ولكان يكون حضوره مع الصحابة للجهاد معهم، وإعانتهم على الدين- أولى به من حضوره عند قوم كُفَّارٍ ؛ ليُرَقِّعَ لهم سفينتهم، ولم يكن مختفيًا عن خير أمة أُخرِجَتْ للناس، وهو قد كان بين يدي المشركين، ولم يحتجب عنهم، ثم ليس للمسلمين به وأمثاله حاجة لا في دينهم، ولا في دنياهم ؛ فإن دينهم أخذوه عن الرسول النبي الأمي -صلى الله عليه وسلم- الذي عَلَّمَهُمْ الكتاب والحكمة وإذا كان الْخَضِرُ حيًّا دائمًا، فكيف لم يذكر النبيُّ ذلك قط ؟ ولا أخبر به أمته ؟ ولا خلفاؤه الراشدون ؟ وقول القائل: «إنه نقيب الأولياء»، فيُقَالُ له: مَن وَلَّاهُ النِّقابة ؟ وأفضل الأولياء أصحاب محمد -صلى الله عليه وسلم-، وليس فيهم الْخَضِرُ، وعامَّةُ ما يُحْكَى في هذا الباب من الحكايات بعضها كَذِبٌ، وبعضها مبني على ظن رجل ؛ مثل شخص رأى رجلًا ظن أنه الْخَضِرُ[1]، وقال: إنه الْخَضِرُ، كما أن الرافضة تَرَى شَخْصًا تَظُنُّ أنه الإمام الْمُنْتَظَر الْمَعْصُومُ، أو تدعي ذلك، ورُوِيَ عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال - وقد ذُكِرَ له الْخَضِرُ-: «من أحالك على غائبٍ فما أنصفك، وما ألقى هذا على ألسنة الناس إلا الشيطان»[2].

---

(١) وعادة ما ينتهي كثير من هذه الحكايات بما يؤكد أنه مجرد ظن وتخمين، كقول بعضهم: «فالتفت لأكلمه، فلم أره، فوقع في نفسي أنه الخضر». اهـ. من «فتح الباري» (٦/٣١١)، وفي بعضها: «فقلت: ما أشبه أن يكون هذا الخضر، أو بعض الأبدال». اهـ. من «الإصابة» (٢/١٣٢، ١٣٣)، وفي بعضها: «ثم غاب الشيخ، فعلمنا أنه الخضر». اهـ. «من مناقب الإمام أحمد» لابن الجوزي ص(١٤٤، ١٤٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٧/١٠٠- ١٠٢)، وانظره: (٤/٣٣٧)، وقد جاء في موضع آخر (٤/ ٣٣٨ - ٣٤٠) ما يفيد القول بحياته، حتى استغرب جامع الفتاوى الفتوى التي تؤيد كونه حيًّا، فقال: «هكذا وجدت هذه الرسالة». اهـ.

فالراجح - والله أعلم - أنه انتهى إلى القول بموته لأنه أيده بأدلة قوية، بجانب أنه ينسجم مع منهجه العلمي المعروف عنه في مثل هذا، وقد قال - رحمه الله - في «منهاج السنة النبوية»: «والصواب الذي عليه محققو العلماء أن إلياس والخضر ماتا». اهـ. (١/٩٧). وقال: في =

وقال الإمام أبو الحسين أحمد بن جعفر بن المُنادي (ت ٣٣٦هـ) -رحمه الله[1]-:

«بحثت عن تعمير الخَضِرِ، وهل هو بَاقٍ، أم لا ؛ فإذا أكثرُ الْمُغفَّلِينَ مفترون بأنه بَاقٍ من أجل ما رُوِيَ في ذلك، قال: «والأحاديث المرفوعة في ذلك واهية، والسند إلى أهل الكتاب ساقط ؛ لعدم ثقتهم، وخبر مسلمة بن مصقلة كالخرافة، وخبر رياح كالريح، قال: وما عدا ذلك كله من الأخبار كلها واهية الصدور والأعجاز، لا يخلو حالها من أحد أمرين:

إما أن تكون أُدْخِلَتْ على الثقات استغفالًا، أو يكون بعضهم تَعَمَّدَ.

وقد قال اللَّه- تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]» اهـ.

وممن قال بموت الخَضِرِ إبراهيم الحربي (ت ٢٨٥هـ)، وهو من جِلَّة أصحاب الإمام أحمد، وقد سُئِلَ عن بقاء الخَضِرِ إلى الآن: «من أحال على غائب لم ينتصف منه، وما ألقى هذا بين الناس إلا الشيطان»[2].

وقال الإمام أبو الخَطَّابِ بن دحية الكلبي (ت ٦٣٣هـ)- رحمه اللَّه-:

«وجميع ما ورد في حياته؛ لا يصح منها شيء؛ باتفاق أهل النقل، وإنما يذكر ذلك من يروي الخبر، ولا يذكر علته ؛ إما لكونه لا يعرفها، وإما لوضوحها عند أهل الحديث».

= «مجموع الفتاوى» (٤/٣٣٧): «إنهما ليسا في الأحياء، ولا معمَّران» اهـ. بنصِّه.

وقد انتقد الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد -حفظه الله- هذه الفتوى، مستظهرًا عدمَ صحةِ نسبتها إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، وذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب «الزهر النضر» ص (٤٦-٤٩).

(١) «الزهر النضر في نبأ الخضر»، ضمن «الرسائل المنيرية» (٢/٢٠٦، ٢٠٧).

(٢) نقله عنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٩٩)، والألوسي في «روح المعاني» (١٥/٣٢٠).

ثم قال: «وأما ما جاء عن المشايخ فهو مما يُتعجب منه ؛ كيف يجوز لعاقل أن يَلْقَى شخصًا لا يعرفه، فيقول له: أنا فلان، فيصدقه ؟».

ثم قال: «وأما حديث التعزية الذي ذكره أبو عُمَرَ، **فهو موضوع** رواه عبدالله بن مُحَرَّرٍ عن يزيد بن الأصم، عن علي - رضي الله عنه -، وابن مُحَرَّرٍ متروك، وهو الذي قال ابن المبارك في حقه كما أخرجه مسلم في « مقدمة صحيحه »: (لما رأيته كانت بَعْرَةٌ أحبَّ إليَّ منه)، ففضَّل رؤية النجاسة على رؤيته»[1].

قال الحافظ: «وكان الإمام أبو الفتح الْقُشَيْرِيُّ يذكر عن شيخ له أنه رأى الخَضِرَ وحَدَّثَهُ، فَقِيلَ له: «من أعلمه أنه الخَضِرُ ؟ أم كيف عرف ذلك ؟ فسكت»[2].

وقال الإمام المحقق ابن قيم الجوزية- رحمه الله تعالى-:

«والأحاديث التي يُذكَر فيها الخضر وحياتُه كلُّها كذبٌ، ولا يصح في حياته حديثٌ واحد». اهـ[3].

وساق الإمام الحافظ ابن كثير- رحمه الله- الحكايات والروايات التي اسْتَدَلَّ بها القائلون بحياة الخَضِرِ، ثم قال: «وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم، وكلٌّ من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدًّا، لا يقوم بمثلها حجة في الدين، والحكاياتُ لا يخلو أكثرها عن ضعفٍ في الإسناد، وقُصَارَاهَا أنها صحيحة إلى من ليس بمعصوم؛ من صحابي، أو غيره؛ لأنه يجوز عليه الخطأ، والله أعلم». . إلى أن قال: «وقد تصدى

(١) «الزهر النضر» (٢/٢٠٣- منيرية)، والخبر في «مقدمة صحيح مسلم» (١/٢٧)، وانظر: «الإصابة» (٢/١١٩).

(٢) «نفسه» (٢/٢٣٤)، وانظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٦/١٤٧).

(٣) «المنار المنيف» ص(٦٧).

الشيخ أبو الفرج ابن الجوزي- رحمه الله[1]- في كتابه «عُجَالَةُ المنتظر في شرح حالِ الخَضِرِ»، للأحاديث الواردة في ذلك من المرفوعات، فَبَيَّنَ أنها موضوعات، ومن الآثار عن الصحابة، والتابعين ومَن بعدهم، فَبَيَّنَ ضَعْفَ أسانيدها ببيان أحوالها، وجَهَالَةِ رجالِها، وقد أجاد في ذلك، وأحسن الانتقاد»[2].

وقال الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني- رحمه الله-: «والذي تَمِيلُ إليه النفس من حيث الأدلة القوية خلاف ما يعتقده العوامُّ من استمرار حياته، لكن ربما عرضت شبهة من جهة كثرة الناقلين للأخبار الدالة على استمراره ؛ فَيُقَالُ: هب أن أسانيدها واهية ؛ إذ كل طريق منها لا يسلم من سبب يقتضي تضعيفها، فماذا يُصْنَعُ في المجموع ؛ فإنه على هذه الصورة قد يلتحق بالتواتر المعنوي الذي مَثَّلُوا له بجود حاتم[3]، فمن هنا مع احتمال التأويل في أدلة القائلين بعدم بقائه ؛ كآية ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وكحديث: «رَأْس مِئَةِ سَنَةٍ» وغير ذلك مما تقدم بيانه.

(١) انظر: «الموضوعات» لابن الجوزي (١/١٩٣ - ١٩٩)، و«الإصابة» (٢/٢٨٦ - ٣٣٥).

(٢) «البداية والنهاية» (٢/٢٦٣ - ٢٦٥).

(٣) أجاب الحافظ نفسُه على هذا الإيراد بقوله: «ولا يقال: يُستفاد من هذه الأخبار التواتر المعنوي؛ لأن التواتر لا يُشترط ثقةُ رجاله ولا عدالتهم، وإنما العمدة على ورود الخبر بعددٍ يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب، فإن اتفقت ألفاظه فذاك، وإن اختلفت فمهما اجتمعت فيه فهو التواتر المعنوي، وهذه الحكاية تجتمع في أن الخضر حي، لكن يطرق حكايةَ القطع بحياته قولُ بعضهم: إنَّ لكل زمانٍ خَضِرًا، وإنه نقيبُ الأولياء، وكلما مات نقيبٌ أقيم نقيبٌ بعدَه مكانه، ويُسمى الخضر.

وهذا قول تداولته جماعة من الصوفية من غير نكير بينهم، ولا يقطع مع هذا بأن الذي ينقل عنه أنه الخضر هو صاحبُ موسى؛ بل هو خضِر ذلك الزمان، ويؤيده اختلافهم في صفته، فمنهم من يراه شيخًا أو كهلًا أو شابًّا؛ وهو محمول على تغاير المرئي وزمانه، والله أعلم». اهـ. من «الإصابة (٢/٢٩٤)، وانظر ص(٣٥) وما بعدها.

وأقوى الأدلة على عدم بقائه عدم مجيئه إلى رسول اللَّه -صلى الله عليه وسلم-، وانفراده بالتعمير من بين أهل الأعصار المتقدمة بغير دليل شرعي، والذي لا يُتوقَّفُ فيه: الجزمُ بنبوته»[1].

ورَجَّحَ المفسِّر الشهير الألوسي- رحمه اللَّه- القول بحياة الخضر- عليه السلام-، والعجيب أنه- مع ذلك- قال: «ثم اعلم بعد كل حساب أن الأخبار الصحيحة النبوية والمقدمات الراجحة العقلية تساعد القائلين بوفاته- عليه السلام- أيَّ مساعدة، وتعاضدهم على دعواهم أي معاضدة، ولا مقتضى للعدول عن ظواهر تلك الأخبار إلا مراعاة ظواهر الحكايات المروية- واللَّه- تَعَالَى- أعلمُ بصحتها - عن بعض الصالحين الأخيار، وحسن الظن ببعض السادة الصوفية، فإنهم قالوا بوجوده إلى آخر الزمان على وجه لا يقبل التأويل السابق»[2].

وقال الألوسي - رحمه اللَّه تعالى- في موضعٍ آخر:

«إن غاية ما يُتمسك به في حياته، حكايات منقولة، يخبر الرجل بها أنه رأى الخضر، وكثير من زاعمي رؤيته يغتر بقوله: (أنا الخضر)!!، ومعلوم أنه لا يجوز تصديق قائل ذلك بلا برهان من اللَّه تعالى، فمن أين للرائي أن المخبِر له صادق لا يكذب؟!»[3]. اهـ.

وقال العلَّامَةُ الشيخ بكر أبو زيد- رحمه اللَّه-: «إذا اتَّضَحَ ذلك فاعلم أن القول بوَلاية الخَضِرِ، والقول بأنه ما زال حيًّا، قد جَرَّ هذان القولان من البلايا والمحن، والدعاوى الكاذبة، والتلبيس على العامَّة، بل وعلى

(١) «الزهر النضر»، ضمن «الرسائل المنيرية» (٢/٢٣٤).
(٢) «روح المعاني» (١٥/٣٢٨).
(٣) «نفس المصدر» (١٥/٣٢١).

الخاصَّة، ما لا يُصَدِّقُهُ عقل، ولا يقبله دين: مِن دعوى فضل الوَلاية والأولياء على النبوة والأنبياء[1]، وإن فلانًا لقي الخَضِرَ- عليه السلام- واستلهمه كذا وكذا، والقول بوَلايته وحياته أبد الدهر هما مُعْتَمَدُ الصوفية في جعل الشريعة لها ظاهر وباطن، وأن علماء الباطن يُنْكِرُونَ على علماء الظاهر ولا عكس، وبه قالوا بحجية الإلهام[2]، وأن الولي أفضل وأعلم من النبي، والدعوى الواسعة للقاء الخَضِرِ، والأخذ عنه، فمنهم من لقي الخَضِرَ يصلي على المذهب الحنفي، وآخرون رأوه يصلي على المذهب الشافعي»[3]. اهـ.

وَالسُّؤَالُ الآنَ:

إذا صَدَقَ الذين زعموا لقيا الخَضِرِ، والخَضِرُ ميت على الراجح، فما الجواب عن حكاياتهم ؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه اللَّه تعالى -:

«وعامة ما يُحكى في هذا الباب من الحكايات، بعضها كذب، وبعضها مبنيٌّ على ظَنِّ رجلٍ، مثل شخص رأى رجلًا ظن أنه الخضر، وقال: إنه

(١) قال الحافظ - رحمه اللَّه - في «الإصابة» (٢/٢٨٨):
(وكان بعض أكابر العلماء يقول: «أول عقد يحلُّ من الزندقة اعتقاد كون الخضر نبيًّا؛ لأن الزنادقة يتذرعون بكونه غير نبي إلى أن الوليَّ أفضلُ من النبي، كما قال قائلهم:
مقام النبوة في برزخ فُوَيْقَ الرسولِ ودونَ الولي). اهـ.
(٢) ومن الصوفية من بنى على القول بوَلايته؛ جواز خرق الولي لسياج الشريعة؛ استنادًا على حكم الإلهام؛ نظير -ما ادعَوْا- أن الخضر قد فعله؛ بمخالفته ظاهر شريعة موسى -عليه السلام-، قال اليافعي: «فلو أن الله تعالى أذن لبعض عباده، أن يلبس ثوب حرير -مثلًا- وعَلِمَ العبدُ -مثلًا- ذلك الإذن يقينًا؛ فلبسه: لم يكن مُنْتَهِكًا للشرع. فإن قيل: من أين يحصل له علم اليقين؟! قلتُ: من حيث حصل للخضر -عليه السلام-؛ حين قتل الغلام؛ وهو ولي، لا نبي، على القول الصحيح عند أهل العلم» اهـ. من «روض الرياحين في حكايات الصالحين» لمؤلفه عبد الله بن أسعد اليافعي، ص (٤٧٨).
(٣) «التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير» ص(٦٥).

الخضر! كما أن الرافضة ترى شخصًا تظن أنه الإمام المنتظر المعصوم، أو تدعي ذلك»[1]. اهـ.

وقال أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه-:

«إن الذين رأوا من قال: (إني أنا الخضر) هم كثيرون صادقون، والحكايات متواترات[2]؛ لكن أخطئوا في ظنهم أنه الخضر، وإنما كان جنيًّا»[3].

وقال أيضًا - رحمه اللَّه -: «كُلُّ من ادعى أنه رأى الخَضِرَ، أو رأى من رأى الخَضِرَ، أو سمع شَخْصًا رأى الخَضِرَ، أو ظن الرائي أنه الخَضِرُ: فكل ذلك لا يجوز إلا على الجهلة الْمُخَرِّفِينَ الذين لاحظَّ لهم من علم، ولا عقل، ولا دين، بل هم من الذين لا يفقهون، ولا يعقلون»[4].

وقال- رحمه اللَّه-: «ومنهم من لا يَظُنُّ أولئك الأشخاص إلا آدميين أو ملائكة؛ فإن كانوا غير معروفين، قال: هؤلاء رجال الغيب، وإن تَسَمَّوْا فقالوا: هذا هو الخَضِرُ، وهذا هو إلياس، وهذا هو أبو بكر وعمر، وهذا هو الشيخ عبدالقادر، أو الشيخ عَدِيٌّ، أو الشيخ أحمد الرفاعي، أو غير ذلك، ظن أن الأمر كذلك.

فهنا لم يغلط، لكن غلط عقله؛ حيث لم يعرف أن هذه شياطين تمثلت على صور هؤلاء، وكثير من هؤلاء يظن أن النبي -صلى الله عليه وسلم- نفسه، أو غيره من الأنبياء أو الصالحين يأتيه في اليقظة والذي له عقل وعلم

(١) «مجموع الفتاوى» (١٠١/٢٧، ١٠٢).

(٢) لكن هذه الحكايات لا تستوفي شروط الخبر المتواتر، إذ لا يتحقق التواتر إلا بأن توجد الكثرة العددية في جميع طبقات السند، الأمر الذي يقدح في وصفها بالتواتر.

(٣) «مجموع الفتاوى» (٩٣/١٣)، وانظر: «منهاج السنة النبوية» (٣١/١)، ط. الأميرية.

(٤) «نفسه» (٤٥٨/٢٧).

يعلم أن هذا ليس هو النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ تارة لِمَا يَرَاهُ منهم من مخالفة الشرع؛ مثل أن يأمروه بما يخالف أمر اللَّه ورسوله، وتارة يعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- ما كان يأتي أحدًا من أصحابه بعد موته في اليقظة، ولا كان يخاطبهم من قبره، فكيف يكون هذا لي؟»[1].

وقال- أيضًا- رحمه اللَّه-: «فمن هؤلاء من يسمع خطابًا، أو يرى من يأمره بقضية، ويكون ذلك الخطاب من الشيطان، ويكون ذلك الذي يخاطبه الشيطان، وهو يحسب أنه من أولياء اللَّه، من رجال الغيب، ورجال الغيب هم الجن، وهو يحسب أنه إنسي، وقد يقول له: أنا الخَضِرُ، أو إلياس، بل أنا محمد، أو إبراهيم الخليل، أو المسيح، أو أبو بكر، أو عمر، أو أنا الشيخ فلان ويكون ذلك شيطانًا لَبَّس عليه، فهؤلاء يتبعون ظَنًّا لا يُغْنِي من الحق شيئًا، ولو لم يتقدموا بين يدي اللَّه ورسوله، بل اعتصموا بالكتاب والسنة، لتبين لهم أن هذا من الشيطان، وكثير من هؤلاء يتبع ذوقه ووَجْدَه، وما يجده محبوبًا إليه، بغير علم، ولا هدًى، ولا بصيرة، فيكون مُتَّبِعًا لهواه بلا ظن، وخيارهم من يتبع الظن وما تهوى الأنفس»[2]. اهـ.

❁ ❁ ❁

(١) «نفسه» (٧٧/١٣، ٧٨).

(٢) «نفسه» (٧١/١٣، ٧٢).

فَصْلٌ
فِي إبطَالِ احتِجَاجِ الصُّوفِيَّةِ بِقِصَّةِ مُوسَى وَالخَضِرِ عَلَى أنَّ الوَلِيَّ يَخرُجُ عَن شَرِيعَةِ النَّبِيِّ ﷺ

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية- رحمه اللَّه- تعالى-:

«وأما احتجاجهم بقصة موسى والخَضِرِ فيحتجون بها على وجهين:

أَحَدُهُمَا: أن يقولوا: إن الخَضِرَ كان مُشَاهِدًا الإرادة الربانية الشاملة، والمشيئة الإلهية العامَّة، وهي الحقيقة الكونية، فلذلك سَقَطَ عنه الملام فيما خالف فيه الأمر والنهي الشرعي، وهو من عظيم الجهل والضلال، بل من أعظم النِّفَاقِ والكفر، فإن مضمون هذا الكلام أن من آمن بالقدر، وشَهِدَ أن اللَّه رب كل شيء، لم يكن عليه أمر ولا نهي، وهذا كُفْرٌ بجميع كتب اللَّه، ورُسُلِهِ، وما جاءوا به مِنَ الأمر والنهي وهؤلاء هم القدرية الشِّرْكِيَّةُ، الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي، هم من شر القدرية الذين هُمْ مَجُوسُ هذه الأمة، الذين رُوِيَ فيهم: «إن مرضوا: فلا تعودوهم، وإن ماتوا: فلا تشهدوهم»[1]؛ لأن هؤلاء يقرون بالأمر والنهي، والثواب والعقاب، لكن أنكروا عموم الإرادة والقدرة والخلق، وربما أنكروا سابق العلم.

وأما القدرية الشِّرْكِيَّةُ فإنهم يُنْكِرُونَ الأمر والنهي، والثواب والعقاب، لكن- وإن لم ينكروا عموم الإرادة والقدرة، والخلق- فإنهم ينكرون الأمر والنهي، والوعد والوعيد، ويَكْفُرونَ بجميع الرسل والكتب؛ فإن اللَّه إنما

(١) رواه أبو داود (٤٦٩١)، والحاكم (١/٨٥)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع» (٤/ ١٥٠).

أرسل الرسل مُبَشِّرِينَ مَنْ أطاعهم بالثواب، ومنذرين من عصاهم بالعقاب.

وأيضًا فإن موسى- عليه السلام- كان مؤمنًا بالقدر، عالمًا به، بل أتباعه من بني إسرائيل كانوا- أيضًا- مؤمنين بالقدر؛ فهل يَظُنُّ من له أدنى عقل أن موسى طلب أن يتعلم من الخَضِرِ الإيمان بالقدر، وأن ذلك يدفع المَلَامَ، مع أن موسى أعلم بالقدر من الخَضِرِ؟ بل عموم أصحاب موسى يعلمون ذلك.

وأيضًا، فلو كان هذا هو السر في قصة الخَضِرِ لَبَيَّنَ ذلك لموسى، وقال: «إني كنت شاهدًا للإرادة والقدر»، وليس الأمر كذلك، بل بَيَّنَ له أسبابًا شرعية تُبِيحُ له ما فعل.

وَأَمَّا الوَجْهُ الثَّانِي: فإن مِن هؤلاء مَن يظن أن من الأولياء من يسوغ له الخروج عن الشريعة النبوية، كما سَاغَ لِلْخَضِرِ الخروج عن متابعة موسى، وأنه قد يكون للولي في المكاشفة والمخاطبة ما يستغني به عن متابعة الرسول في عموم أحواله أو بعضها، وكثيرٌ منهم يُفَضِّلُ الولي- في زعمه: إما مُطْلَقًا، وإما من بعض الوجوه- على النبي، زاعمين أن في قصة الخَضِرِ حُجَّةً لهم، **وكل هذه مقالات من أعظم الجهالات والضلالات**، بل من أعظم أنواع النفاق، والإلحاد، والكفر؛ فإنه قد عُلِم بالاضطرار من دين الإسلام أن رسالة محمد بن عبداللَّه -صلى الله عليه وسلم- لجميع الناس عربهم وعجمهم، وملوكهم وزُهَّادِهِمْ، وعلمائهم وعامَّتهم، وأنها باقية دائمة إلى يوم القيامة، بل عامَّة الثقلين الجن والإنس، وأنه ليس لأحد من الخلائق الخروجُ من متابعته وطاعته، وملازمة ما يشرعه لأمته من الدين، وما سَنَّهُ لهم من فعل المأمورات، وترك المحظورات، بل لو كان الأنبياء المتقدمون قبله أحياءً لوجب عليهم متابعته وطاعته ومما يُبَيِّنُ الغلط الذي وقع لهم في الاحتجاج بقصة موسى والخَضِرِ على مخالفة الشريعة: أن موسى - عليه السلام - لم يكن مبعوثًا إلى الخضِر، ولا أوجب اللَّه على الخَضِرِ متابعته وطاعته، بل قد ثَبَتَ في «الصحيح» أن الخَضِرَ، قال له: «يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى

عِلْم مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لا تَعْلَمُهُ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمَكَهُ اللَّهُ لَا أَعْلَمُهُ»، وذلك أن دعوة موسى كانت خاصة، وقد ثبت في الصحيح عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال فيما فَضَّلَهُ اللَّه به على الأنبياء قال: «كَانَ النَّبِيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»[1]. فدعوة محمد -صلى الله عليه وسلم- شاملة لجميع العباد، وليس لأحد الخروجُ عن متابعته وطاعته، ولا استغناءٌ عن رسالته، كما ساغ للخَضِرِ الخروجُ عن متابعة موسى وطاعته، مستغنيًا عنه بما علَّمَهُ اللَّه، وليس لأحد ممن أدركه الإسلام أن يقول لمحمد: «إني على علم من علم اللَّه عَلَّمَنِيهِ لا تعلمه»، ومن سَوَّغَ هذا، أو اعتقد أن أحدًا من الخلق الزُّهَّادِ، والعُبَّادِ، أو غيرهم، له الخروج عن دعوة محمد -صلى الله عليه وسلم-، ومتابعته؛ فهو كَافِرٌ باتفاق المسلمين وقصة الخَضِرِ ليس فيها خروج عن الشريعة؛ ولهذا لما بَيَّنَ الخَضِرُ لموسى الأسباب التي فعل لأجلها ما فعل؛ وافقه موسى، ولم يختلفا حينئذ[2] ولو كان ما فعله الخَضِرُ مخالفًا لشريعة موسى لما وافقه»[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في موضع آخر رَادًّا على المُتَصَوِّفَة، الذين يحتجون بقصة الخَضِرِ مع موسى على أن الأولياء يسوغ لهم الخروج عن الشريعة، كما خرج الخَضِرُ عن شَرِيعَةِ موسى، وفعل أمورًا محرمة في شريعة موسى؛ قال- رحمه اللَّه-: «ومثل احتجاج بعضهم بقصة الخَضِرِ وموسى- عليه السلام- على أن من الأولياء من يستغني عن محمد -صلى الله عليه وسلم- كما استغنى الخَضِرُ، ومثل قول بعضهم: إن خاتَم الأولياء له طريق إلى اللَّه يَسْتَغْنِي به عن خاتم الأنبياء، وأمثال هذه الأمور التي كَثُرَتْ في كثير من المنتسبين إلى الزُّهْدِ، والفقر، والتصوف، والكلام، والتفلسف، وكُفْرُ

(١) «صحيح البخاري» مع الفتح (٤٣٦/١).
(٢) انظر: «الفكر الصوفي» ص(١٣٠، ١٣٢).
(٣) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٤٢٠/١١- ٤٢٦) باختصار.

هؤلاء قد يكون من جنس كُفْرِ اليهود والنصارى، وقد يكون أعظم، وقد يكون أخفَّ، بحسب أحوالهم»[1].

وقال الإمام ابن القَيِّم مُسْتَنْكِرًا احتجاج المتصوفة بِقِصَّةِ الخَضِرِ مع موسى على جواز خروج الأولياء عن الشريعة الإسلامية:

«فمن ادَّعَى أنه مع مُحَمَّدٍ -صلى الله عليه وسلم- كالخَضِرِ مع موسى، أو جَوَّز ذلك لأحد من الأمة؛ فليجدد إسلامه، وليتشهد شهادة الحق؛ فإنه بذلك مُفَارِقٌ لدين الإسلام بالكلية؛ فضلًا عن أن يكون من خاصة أولياء اللَّه، وإنما هو من أولياء الشيطان، وخلفائه، ونُوَّابِهِ، وهذا الموضع مُقَطَّعٌ، ومُفَرَّقٌ، بين زنادقة القوم، وبين أهل الاستقامة منهم، فَحَرِّكْ تَرَهُ»[2].

وقال الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق- حفظه اللَّه تعالى-:

«إن وجود الخَضِرِ- عليه السلام- على دين وشريعة غير شريعة موسى كان أمرًا سائغًا، وسنة من سنن اللَّه قبل بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن النبي كان يُبْعَثُ إلى قومه خَاصَّةً؛ ولذلك كان موسى رَسُولًا إلى بني إسرائيل فقط، ولم يكن رَسُولًا للعالمين، ولذلك لما سَلَّم موسى- عليه السلام- على الخَضِرِ، قال الخَضِرُ: وأَنَّى بأرضك السلام؟ قال له موسى: أنا موسى، قال الخَضِرُ: موسى بني إسرائيل؟! قال: نعم أي أنت مبعوث إلى بني إسرائيل، ومنهم.

ولذلك لم تكن شريعة موسى لازمة للخضر، ولجميع الناس في زمانه، وأما بعد بعثة محمد -صلى الله عليه وسلم-، فإنه لا يجوز شرعًا أن يكون هُنَاكَ من هو خَارِجٌ عن شريعته؛ لأن الرسول -صلى الله عليه وسلم- رسول

(١) «نفس المرجع» (٣٣٩/٢٤).
(٢) «مدارج السالكين» (٤٧٦/٢).

العالمين، لا يَسَعُ الخَضِرَ ولا غيره أن يتخلف عن الإيمان به واتباعه؛ ولذلك لا وجود بتاتًا للخَضِرِ، أو أمثاله، بعد بعثة الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم-»[1].

ولو طاوعتِ الأُمَّةُ الصوفيةَ، واتبعت مزاعمهم في هذا الباب؛ احتِجَاجًا باستغلالهم السيئ لقصة موسى والخَضِرِ- عليهما السلام-، لبطل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ولَفُتِحَتِ الذريعة للزنادقة لاستحلال المحرمات، وإسقاط التكاليف؛ كما تذرعت إلى ذلك الباطنية بمفهومهم للباطن والظاهر.

إن قصة موسى والخَضِرِ حق من عند اللَّه، أما استغلال الصوفية لها، فإنما يريدون به الباطل ؛ **وذلك لوجوه تسعة**[2]:

الوَجْه الأَوَّل: أن موسى- عليه السلام- كان يعلم منزلة الخَضِرِ في العلم، وبأنه أكثر عِلْمًا منه، وهذا كافٍ لأخذ ما عند الخضر بلا إنكار ولا اعتراض، ومع ذلك فقد أنكر موسى عليه، بينما لم يُخْبِرِ اللَّه العباد عن حقيقة صِدْقِ مشايخ وأولياء الصوفية، أو كذبهم، ولا أنزل فيهم ذِكْرًا يجعل الناس واثقين من أن ما يَرَوْنَهُ منهم من الأعمال المنكرة، قد يكون له تأويلات مشابهة لأعمال الخَضِرِ.

فإنه حين سُئِلَ موسى- عليه السلام-: أي الناس أعلم ؟ قال: «أنا»، فَعَتَبَ اللَّه عليه ؛ إذ لم يَرُدَّ العلم إليه، فقال له: «بَلَى، لِي عَبْدٌ بِمَجْمَعِ البَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ»، قَالَ: «أَيْ رَبِّ مَنْ لِي بِهِ ؟» قَالَ: «تَأْخُذُ حُوتًا

(١) «الفكر الصوفي» ص(١٣٢).

(٢) منقولة بتصرف من «أبو حامد الغزالي والتصوف»، للشيخ عبد الرحمن دمشقية، ص(٢٩٠-٢٩٦).

فَتَجْعَلُهُ في مِكْتَلٍ، حَيْثُمَا فَقَدْتَ الحُوتَ فَهُوَ ثَمَّ»[1]، أي يكون في المكان الذي أضعت عنده الحوت.

إذن، فموسى على علم بمنزلته في العلم، وبمكانه الذي يَلْقَاهُ عنده، بل وهو مأمور بملاقاته كما يُسْتَفَادُ ذلك من الحديث ؛ قال الطبري:

«وكان موسى قد حَدَّثَ نفسه أنه ليس أحد أعلم منه أو تَكَلَّمَ به، فمِن ثَمَّ أُمِرَ أن يأتي الخَضِرَ».

الوَجْه الثَّاني: أن ما فعله الخَضِرُ- عليه السلام- كان مأمورًا به، ولم يفعله من عنده؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُۥ عَنْ أَمْرِىٓ﴾ [الكهف: ٨٢]، وقد ذهب المفسرون إلى أن الأمر هٰهنا هو الوحي- وفي مقدمتهم الرازي-؛ بحجة استحالة قتل غلام ونحوه، من غير حصول وحي قاطع يأمر بذلك، فهل مشايخ الصوفية مأمورون من اللَّه بفعل المنكرات المخالفة لأوامره ونواهيه، ودينه الذي أتمه وارتضاه لعباده ؟ وهل يحصل لهم الوحي في ذلك كما حصل للخَضِرِ- عليه السلام-؟ إن قالوا بحصول الوحي: فإنهم حينئذٍ دَجَاجِلَةٌ، لا فرق بينهم وبين مسيلمة الكذَّاب.

وإن نَفَوْا أن يكونوا قد فعلوا هذه المنكرات بمقتضى وحي ما، فإنه حينئذ يُقَالُ لهم: ما تفعلونه مخالف لما أوحاه اللَّه على نبيه -صلى الله عليه وسلم-؛ فلا وجه يَصِحُّ في استدلالكم بقصة الخَضِرِ، وبأفعاله التي كانت وَحْيًا، ولم يفعلها عن أمره ؟!

الوَجْه الثَّالِث: أنهم باستدلالهم بقصة موسى والخَضِرِ ينتقصون من مكانة وقدر موسى- عليه الصلاة والسلام- ؛ فإنهم يُنَزِّلُونَهُ منزلة العوامِّ الذين يرون ظواهر الأعمال، ولا يتفطنون إلى معرفة حقائقها.

(١) انظر: «فتح الباري» (٦/٤٣١، ٤٣٢).

وهم- أي مشايخ الصوفية- يَدَّعُونَ أنهم يعرفون ذلك، ويُقَدِّمُونَ بذلك دَرَجَةَ العارف «الصوفي» على رتبة النبي[1] جاعلين موسى في مصافّ العوامّ الذين لم ينالوا درجة الصوفي العارف.

الوَجْه الرَّابع: أنه لا يجوز الخروج على شريعة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-، إلى شريعة أخرى، وهذه القصة حدثت في بني إسرائيل لم نُؤْمَرْ بالتعبدبفعلها، قال- تعالى-: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

فقد أمر اللَّه- تعالى- مريم وزكريا أن يُمْسِكَا عن الكلام ثلاثة أيام بقوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِىٓ إِنِّى نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا﴾ [مريم: ٢٦].

وقوله لزكريا- عليه السلام-: ﴿قَالَ ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ ثَلَٰثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٠] ؛ فهل يجوز أن يتخذ أحد من أمة محمد -صلى الله عليه وسلم- من هذا الصيام عبادة له؛ فيصوم عن الكلام ؛ مُسْتَدِلًّا بورود ذلك في القرآن ؟ ومعلوم أن الخَضِرَ وموسى- بل وسائر الأنبياء- عليهم أفضل الصلوات وأتم التسليم- لو كانوا أحياءً لما وَسِعَهُمْ إلا أن يتبعوا شريعة النبي محمد -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن النبي كان يُرْسَلُ إلى قومه خاصَّةً، ونبينا -صلى الله عليه وسلم- أُرْسِلَ إلى الناسِ عامَّة- إِنْسِهِمْ وجِنِّهِمْ- وحين يَنْزِلُ المسيح آخر الزمان؛ فإنه يحكم بين الناس بشريعة القرآن، لا يحكم بإنجيل ولا توراة.

والمسيح- عليه السلام- هو من الرسل الخمسة أولي العزم، وهو خاتَم أنبياءِ بني إسرائيل، ومع هذا فإنه يَتَّبِعُ ما أنزل إلى نبينا -صلى الله عليه وسلم-، ويحكم بين الناس فيه.

(١) كما قال ابن عربي في «الفصوص» (٦٢/١، ١٣٤).

الوَجْه الخَامِس: أن موسى والخَضِر- عليهما السلام- لم يخرجا عن الشريعة والنصوص في شيء، وإنما كان موقف موسى مع الخَضِرِ كموقف المُجْتَهِدِ المتمسك بعموم الدليل مع صاحب النص الخاصِّ المتمسك بالدليل الخاصِّ، وكلاهما على الدليل يعتمد، ومن الشريعة يستقي ؛ لأن هذا مأمور، وذاك مأمور.

الوَجْه السَّادِس: أنَّ الخَضِرَ - أولًا- لم ينكر على موسى إنكاره عليه مطلقًا، بل أنكر عليه إقدامَهُ على الإنكار قبل أن يسأله عن مأخذه الشرعي، مع أنه حَذَّرَهُ أنه لن يستطيع معه الصبرَ على ما لم يُحِطْ به خُبْرًا.

وثانيًا: أنه اشترط عليه ألَّا يسأله عن شيء حتى يُحْدِثَ له منه ذِكْرًا، ولكن كان من شأن موسى- عليه السلام- وطبعه أن يسارع في الحق ؛ كما قص اللَّه- تعالى- علينا من خبر إقدامه على قتل القبطي، وأخذه بلحية أخيه هارون ورأسه، وإلقائه الألواح، وقد بادر هٰهنا إلى قوله: ﴿إِن سَأَلْتُكَ عَن شَىْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَٰحِبْنِى﴾ [الكهف: ٧٦].

ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى مُوسَى، لَوْ لَبِثَ مَعَ صَاحِبِهِ لَأَبْصَرَ الْعَجَبَ»[1].

فأين هذا من أوامر الصوفية الصريحة بعدم الاعتراض على الشيخ مهما ارتكب من المحرمات الظاهرة، فإن مُجَرَّدَ الاعتراض أو الاستدراك على الشيخ مُوجِبٌ عندهم للمقت، والطرد من رحمة اللَّه، وسلب المال، والسقوط في امتحان الشيخ ؛ كما يُلَفِّقون.

الوَجْه السَّابع: أن إنكار موسى يُستدل منه على أن الفطر السليمة- الخالصة من شوائب العبودية، والتقديس لغير الحق الذي أنزله اللَّه - لا بد وأن تُنْكِرَ المُنْكَرَ، وكل الناس مأمورون بذلك ؛ عَمَلًا بقوله- تعالى-: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١٨٦/١٥)، و«فتح الباري» (٤٢٤/٨).

بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولم يُسْتَثْنَ من هذه الآية شَيْخٌ، ولا ولي، بل ولا صحابي أو تابعي، وقد كان الصحابة يُنْكِرُ الواحد منهم على الآخر إن خالف في شيء ما، فإذا كان ذلك يقع بين الصحابة- وهم أفضل أولياء اللَّه على الإطلاق- فما بالك بأولياء الصوفية إن كانوا أولياء للَّه حقًّا ؟! ثم إن اللَّه أمرنا أن نُنْكِرَ المُنْكَرَ، في حين أنه لم يُؤْتِنَا عِلْمَ الغيب الذي يمكن معه معرفة حقيقة مراد الشيخ الصوفي بالمنكر الذي يزعم أنه يبدو منكرًا في ظاهره.

فترك المُنْكَرِ بحجة ما حصل بين موسى والخَضِرِ لا حجة فيه، بل الحجة كل الحجة في الإنكار على من خالف شرع اللَّه في شيء ما ؛ لأن الوعيد الوارد في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثير من الآيات والأحاديث، وقد لُعِنَ بنو إسرائيل بسبب تركهم هذا الأصلَ العظيمَ من أصول الدين، والذي به يُحْفَظُ الدين من فساد المفسدين، وضلال المُضِلِّينَ، وبِدَع المُبْتَدِعِينَ، الذين يأخذون ما تشابه من قصة موسى والخَضِرِ- عليهما السلام-، ويتركون المُحْكَمَ من الآيات والأحاديث الدالَّة على حِلِّ الطَّيِّبات، وتحريم الخبائث.

وعلامة ضلالهم أنهم لا يَحُثُّونَ الناس على العمل بهذا الأصل، ولا يُذَكِّرُونَهُمْ بقوله- تعالى-: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وإنما يُحَذِّرُونَهُم من الإنكار ؛ مُسْتَدِلِّينَ بقصة موسى والخَضِرِ التي لا تشهد إلا ضدهم، وبالحديث القدسي: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بالحَرب»، ولكن الحديث لم يَعْنِهِمْ بذلك ؛ لأن أولياء اللَّه ليسوا مُخَرِّفَةً ولا مُبْتَدِعَةً، فلا يرقصون عند السماع، ولا يجعلون دعاءهم للَّه مُكَاءً وتصديةً، ولا ينشرون الوثنية والدَّجَلَ بين العوامِّ.

الوَجْه الثَّامِن: أن فَهْمَ المتصوفة للقصة فَهم شاذٌّ، وتأسيهم بها شَاذٌّ-

أيضًا- ؛ فالصحابة، والتابعون، وتابعو التابعين، لم يفهموا منها هذا الفَهْمَ، ولم يبنوا عليها منهجًا يُرتِّب على أساسها العلاقةَ بين المريد والشيخ، ولا يُعْقَلُ أن يكون المتصوفة قد انفتح عليهم من فَهْمِ هذه الآية، وأُخْفِيَ على أولئك الأفاضل الذين لم يُقَلِّدْ أحد منهم- ولا أفاضل الأئمة- فيما بينهم- ما حَدَثَ بين موسى والخَضِرِ، حتى جاء الصوفية، وتذرعوا بتلك القصة ؛ تلبيسًا منهم على عوامِّ الخلق.

الوَجْه التَّاسِع: إذا كان الخَضِرُ- عليه السلام- قال لموسى- عليه السلام-: «يَامُوسى، إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِن علمِ اللَّهِ عَلَّمَنِيهِ اللَّهُ لَا تَعْلَمُهُ»، وإذا كان هذا خروجًا من الخَضِرِ عن شريعة موسى في هذا الباب، فإن ذلك لا يجوز قوله في شريعة محمد -صلى الله عليه وسلم-، التي قال اللَّه فيها: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فما خَرَجَ الخَضِرُ عن شريعة موسى في هذا الباب إلا لشرع آخر من اللَّه أمره به، أما شريعة سيدنا محمد -صلى الله عليه وسلم-، فإنها باقية إلى قيام الساعة، ولا يُسْتَبْدَلُ أو يُسْتَغْنَى عنها بشيء آخر البتة، ولا يجوز أن يقول قائل: أنا على علم من اللَّه لم يُؤْتَهُ مُحَمَّدٌ -صلى الله عليه وسلم-؛ إذْ ما نُزِّلَ عليه -صلى الله عليه وسلم- هو المصدر الوحيد الذي يجب أن يكون مشكاة للمسلمين كُلِّهِمْ، لا يُسْتَثْنَى منهم أحد في الخروج عنه، وقد قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فذلك تأكيد من اللَّه على عدم حصول وحي منه على أحد غير النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو في الوقت نَفْسِهِ يفيد تحريم أخذ شيء من الأمور التعبدية عن غير هذا الطريق.

❁ ❁ ❁

وهذا آخر ما تيسر جمعه في هذا الباب، وصلى اللَّه على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد للَّه ربِّ العالمين.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

- دعوى لقيا الخضر والتلقي عنه
مبنية على زعم الصوفية أنه حيٌّ لم يمت ٧
- أول من افترى هذه الدعوى محمد بن علي الترمذي ٧
- كتاب «ختم الولاية» أخطر كتب الصوفية ٨
- خلاصة التصور الصوفي للخضر عليه السلام ٩
- نقول عن الصوفية في لقيا الخضر والتلقي عنه ١٠
- إبطال دعوى الصوفية أن الخضر حيٌّ ١٨
- نصوص طائفة من أهل العلم في إبطال دعوى حياة الخضر ٢٨
- الجواب عن دعوى بعض من ادعوا لقيا الخضر،
وهم من الصادقين ٣٥
- فصل: في إبطال احتجاج الصوفية بقصة موسى والخضر
على أن الولي يخرج عن شريعة النبي صلى الله عليه وسلم ٣٨

تم بحمد الله تعالى